المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 2 (Part II), 2025, Pages: 686-700

Internal and External Determinants of China

Aboubakr Abdulsalam Ali Alhaaj *
Department of Management, Faculty of Economics - Al-Arban, Bani Walid University, Libya
*Corresponding author: abobaker1733@gmail.com

المحددات الداخلية والخارجية للصين

أبو بكر عبد السلام علي الحاج *
قسم الإدارة، كلية الاقتصاد -العربان، جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 23-09-2025; **Accepted:** 28-11-2025; **Published:** 10-12-2025

Abstract:
This study aimed to examine both the internal and external determinants of Chinese policy and their impact on the government in terms of internal development through a series of reform phases, whether economic or political, under the Chinese Communist Party led by several presidents who played a major role in the country's progress, making it one of the most important and fastest-growing countries, especially in the economy. This has given it a global standing, making it the second largest economy in the world after the United States. It has adopted a soft foreign policy, especially with neighboring countries, by resolving most of its border disputes. It has successfully joined the World Trade Organization by linking its economy to the market economy, and has become the world's largest recipient of foreign investment and a global economic center. It has succeeded in penetrating all countries of the world through the adoption of a soft policy, thanks to the measures taken by the Communist Party, which has succeeded in making China's entry into the global market consistent with its policies within various international organizations, whether at the regional or international level.

Keywords: China, Internal determinants, External determinants, Economic reform, Foreign policy.

الملخص :
هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كلاً من المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الصينية ومدى انعكاسها على الحكومة من حيث التطور على المستوى الداخلي عبر مجموعة من مراحل الإصلاح سواء كان اقتصاديا أو سياسية عبر الحزب الشيوعي الصيني بقيادة العديد من الرؤساء الذين كان لهم كبير في تقدم البلاد وجعلها من أهم الدول وأسرعها في الوصول إلى نسبة مرتفعة في النمو والتطور خاصة في الاقتصاد مما جعلها لها مكانة عالمية حيث أصبح ترتيبها ثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت تتبع سياسة خارجية ناعمة خاصة مع دول الجوار بحل أغلب مشاكلها الحدودية ونجحت في الوصول إلى منظمة التجارة العالمية بربط اقتصادها باقتصاد السوق وأصبحت أكبر دولة في العالم جاذبة للاستثمارات الخارجية وأصبحت مركز اقتصادي عالمي وقد نجحت في غزو منتجاتها جميع دول العالم عبر انتهاج السياسة الناعمة بفعل إجراءات الحزب الشيوعي الذي نجح في جعل الصين دخول السوق العالمي مواصفات تتماشى وسياساتها داخل المنظمات العالمية المختلفة سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: الصين، المحددات الداخلية، المحددات الخارجية، السياسة الخارجية.

المقدمة:

تعتبر المحددات والتي هي مجموعة العوامل التي تشكل الدور الصيني في المجتمع الدولي الذي بدوره يرتبط بمجموعة من العوامل التي تشكل القوة الذاتية الكامنة في الصين سواء من حيث القوة البشرية أو الموارد الأولية أو بالاستقرار السياسي والتنمية السياسية، أيضاً ارتبطت بالعوامل الخارجية التي هي تمثل المحددات لعلاقات الصين سواء كانت على المستوى الإقليمي عبر شبكة من علاقاتها الخارجية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب أو بالسلب على الدور الذي تقوم به الصين في النظام الدولي، وهذا يختلف باختلاف طبيعة المرحلة التي يعيشها المجتمع الدولي .

الإشكالية:

تتمحور المشكلة البحثية في **التالي**:

س[1]) إلى أي مدى يمكن للصين أن تنجح في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي داخلياً؟

س[2]) هل تنجح الصين في لعب دوراً أكبر من خلال سياساتها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي وكقوة والمساهمة في الاستقرار العالمي؟

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فرضية البحث:

تنطلق هذه الفرضية في كون المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الصينية واقع وخصوصية تؤامت مع النظام العالمي الجديد بحكم التحولات الكبرى في البيئة الداخلية والخارجية للصين حيث زادت من تشابك هذه العلاقات وأخذت طابعاً استراتيجيا ينسجم مع توجهات الصين على المستوى الدولي.

ولإثبات صحة أو خطأ هذه الفرضية:

س1) هل لهذا الواقع خصوصية على المستوى الداخلي والخارجي؟

س2) هل ستتمكن الصين من المنافسة عالمياً وخاصة بوجه الولايات المتحدة الأمريكية؟

س3) هل للسياسة البرجماتية النفعية هي الأساس والمحور الرئيسي الذي تعول عليه الصين في علاقاتها بدول العالم؟

س4) إلى أي مدى يمكن للصين أن تحافظ على مبدأ الصين الواحدة ونظامان وخاصة قضية تايوان؟

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية من خلال محاولة القاء الضوء على المحددات الداخلية للصين من قوة اقتصادية وبشرية وتقنية وسياسة خارجية تواكب التغيرات المستمرة داخل النظام الدولي الجديد الذي يشهد تعقيدات عميقة وكبيرة في ظل هيمنة القطب الواحد وإن كان متفوقاً اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً حيث نرى الصين أنها تتنافس اقتصادياً بناء على المؤشرات الاقتصادية أيضاً نرى أن العالم اصبح في تكتلات اقتصادية وسياسية ويسير إلى التكامل كما فعل الاتحاد الأوروبي وأن الصين تقوم بتقوية علاقاتها على المستوى العالمي ونجحت بها واخذت طابعاً استراتيجياً من خلال دخول الأسواق العالمية وتدفق الموارد الأولية اللازمة للصناعات الصينية والحصول على النفط الذي يزداد الطلب عليه في كل عام وهو أهم الأهداف في السياسة الخارجية الصينية وهي تأمين الامدادات النفطية لضمان أمن الطاقة والربحية في الاقتصاد وتحسين مستوى دخل الفرد الصيني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على حجم القوة البشرية والاقتصادية الداخلية للصين وأيضاً مدى النفوذ الذي تتمتع به الصين على المستوى الإقليمي والدولي ومدى التنافس الاقتصادي والسياسي وخاصة مع الولايات المتحدة والصراع على قيادة العالم الذي تنفرد به أمريكا وهذا الصراع الذي تسعى الصين بأن يكون العالم متعدد الأقطاب وأن يكون لها موقعاً على المستوى الدولي.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث لغرض الاقتراب من الموضوع المنهج التاريخي في الدراسة لأن لابد من الرجوع إلى الوقائع التاريخية مما يساعد على توظيف هذه المعلومات لصالح الدراسة لمقارنتها بالفترات السابقة بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل المحددات ومدى تحقيقها للأهداف.

تقسيمات الدراسة:

تتناول الدراسة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة وتنقسم إلى مبحثين رئيسيين على النحو **التالي**:

- **يتناول المبحث الأول**: الذي ركز على المحددات الطبيعية ويتضمن الموارد الطبيعية والقوى البشرية والموقع والوضع الاقتصادي تم المحددات المعنوية التي تركز على دراسة طبيعة النظام السياسي والايديولوجيا إلى جانب الموقع الحضاري والثقافي والجانب الأمني والاستراتيجي.
- **أما المبحث الثاني:** يتناول المحددات الإقليمية وعلاقات الصين بكلاً من روسيا واليابان والهند والكوريتين إلى جانب علاقة الصين بدول الأسيان، ودور الصين في منظمة شنغهاي، والمحددات العالمية التي تتناول العلاقات الصينية الأمريكية وعلاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي إلى جانب الصين ومنظمة الأمم المتحدة والصين ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب علاقة الصين مع نظام القطب الواحد، وعلاقاتها مع الجانب العربي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الأول: المحددات الداخلية

أولاً- المحددات الطبيعية:

1- الموارد الطبيعية:

تتنوع الموارد الطبيعية بشكل كبير في الصين بحكم المساحة الشاسعة التي تمثل ثالث دول العالم مساحة " تمثل الأراضي الزراعية 130.04 مليون هكتار تتركز في الشمال وسهول شمال شرق الصين ومجرى نهر اليانجاتسي الأوسط ودلتا نهر اللؤلؤ (موقع الصين الأراضي2005، ص5) وهي أراضي تنتج العديد من المحاصيل" وفي جنوب غرب الصين يوجد إقليم ستشوان الذي يتميز بالتربة الحمراء والمناخ الرطب والزراعة متلائمة طول السنة وتبلغ الأراضي الزراعية بنحو 128 مليون هكتار (شين هي1997، ص12)، وتمثل الغابات 158,94 مليون هكتار والمروج حوالي 400 مليون هكتار التي تمتد أكثر من 3000 كيلو متر" (موقع الصين الأراضي2005، ص5)، وتربى فيها المواشي "وتعد مروجها الواسعة مركز ومحطات لتربية الماشية وبلغت الثروة الحيوانية 4400 نوع وهي تشكل 10% على مستوى العالم إلى جانب الأنواع الأخرى النادرة" (نافع،1999، ص193).

المواد الخام أو الخامات التعدينية:

تتواجد الموارد بدرجات متفاوتة من بلد إلى أخر " وأن الصين يوجد بها حوالي 158 معدناً احتياطياً حيث تحتل المرتبة الثالثة عالمياً" (موقع الصين، 2005، ص5) من بينها مصادر الطاقة مثل النفط والغاز والفحم والمواد المشعة "ويوجد النفط بصورة رئيسية في الشمال الغربي للصين والرصيف القاري للمياه الضحلة على سواحل الصين الشرقية" (المرجع السابق، ص6)، وتحتل الصين المرتبة الثالثة عالمياً من احتياطي الفحم كما لديها خامات تمثل الحديد والمنجنيز وكذلك القصدير والزنك والرصاص ولديها احتياطي عالمي من الذهب والفضة وغيرها من العناصر النادرة وبهذا التنوع في مواردها الأولية يحسب لها في عوامل القوة وتنمية علاقاتها الدولية عالمياً.

2- القوة البشرية:

يعتبر السكان من أهم المحددات للسياسة الداخلية للصين حيث يشكل سكانها خمس سكان العالم البالغ "حوالي 1.4126 مليون نسمة حسب الاحصاءات لنهاية عام 2022 وأن العدد ازداد بمقدار 480 ألفاً مقارنة مع نهاية 2020 (شينخوا" 17 يناير 2022) إن عدد السكان يعد عنصراً محدداً للتنمية الاقتصادية ويمثل العلاقة بين حجم السكان داخل الدولة هناك "عدة مظاهر ديموغرافية أبرزها تركيبتهم ومستواهم التقني ومستوى التدريب والتعليم، ومدى قدرة الدولة على تنظيم تدريبهم واكسابهم المهارات الفنية التي من شأنها الإسهام في تحقيق التنمية بأشكالها المختلفة وتحتضن الصين أكبر تجمع بشري عرفه التاريخ وتمثل 22% من سكان العالم" (الأخرس، 2005، ص8) تتكون الصين من "56 قومية تمثل الهان حوالي 92% من إجمالي سكان الصين أما القوميات الباقية الـ 55 قومية الأخرى فلا تشكل إلا ما نسبته 8% فقط من إجمالي سكان الصين، ويختلف تعداد سكان القوميات الباقية حيث تكون قومية تشوانج من أكثرها تعداداً فتبلغ حوالي 15556 الفا نسمة وأقلها تعداداً هي أقلية لوبا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 2322 نسمة".(هاشم، 2004، ص20)

3- الموقع والمساحة:

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي والجنوب الشرقي لقارة آسيا وهي تشغل موقعاً جغرافياً مهماً من الناحية السياسية والاقتصادية حيث "تقدر مساحة الصين 9 ملايين و 696 الف و 960 كيلو متراً مربعاً وتحتل بذلك المرتبة الثالثة عالمياً من حيث المساحة بعد كلاً من روسيا وكندا وتقدر مساحتها ما يقرب من 6,4% من مساحة اليابسة عالمياً. (نافع، مرجع سابق ص 185-186)

وتقع الصين على "خط عرض بشمال المنطقة الاستوائية حتى خط 53.30 شمالاً وعلى خط طول 135.05 في أقصى الشرق وخط طول 73,40 شرقاً، وتمتد الحدود البرية للصين حوالي 22 ألف و 800 كيلو متر" (نافع، مرجع سابق، ص186) وتجاورها كلاً من كوريا الشمالية ومنغوليا وروسيا وكازاخستان وقرقيزيا وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان ومينمار ولاوس وفيتنام أما حدودها البحرية المطلة على المحيط الهادي فهي تحد كلاً من كوريا الجنوبية واليابان والفلبين وبروناي وماليزيا واندونيسيا.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- الوضع الاقتصادي:

إن البناء الاقتصادي بعد الثورة الثقافية لعبت دوراً مركزياً لسياسات الصين في المرحلة الراهنة لفرضها مجموعة من الأفكار لمراحل الاصلاح الاقتصادي والتي برأت "ببرنامج التحديات الأربعة التي طرحها المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحرب الشيوعي في نوفمبر عام 1978 والتي تنادي بجعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الهيكلية التي يعرفها النظام العالمي".(عبد الحي،2000، ص57)

بدأ الاصلاح والانفتاح في فترة الثمانينات من القرن الماضي بدمج الاشتراكية باقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي عبر "تطبيق السياسات الاقتصادية الرأسمالية برعاية القيادة السياسية الصينية واستمرار سلطة الدولة على الاقتصاد الصيني".(نافع، مرجع سابق الذكر، ص 58)

بدأت مرحلة الاصلاح بالمناطق الريفية الذي يمثل 70% من السكان والتركيز على الزراعة ثم الانتقال إلى الاصلاح الحضري الذي امتد منذ عام 1984 إلى عام 1991 بالتركيز على نشاط المشروعات الحضرية لتحقيق النمو الاقتصادي خاصة المشروعات المملوكة للدولة.

وقد حققت مرحلة الاصلاح الثانية تغييرات جدرية في الهيكل الاقتصادي وبدأت بعدها المرحلة الثالثة للإصلاح عام 1993 وتهدف هذه المرحلة إلى وضع السوق الاشتراكي كمنهج ايديولوجي جديد للإصلاح وتعرف بسياسة الانفتاح.

"وقد أنشأت الصين أربع مناطق اقتصادية خاصة لجذب رؤوس الأموال والتقنية الأجنبية (زانج، ص114)، ونجحت سياسة الاصلاح الاقتصادي من مضاعفة الانتاج خلال عقد معدل 90% سنوياً وزادت حجم التجارة الخارجية بمعدل 11.7% سنوياً وارتفع دخل الفرد بمعدل 5.3% وفي الريف 8.4% وقد نجحت السياسة الاقتصادية في توفير الغذاء لـ 22% من سكان الصين من خلال استغلال 7% من الأراضي الزراعية". (الدجاني، 2006 , ص125)

كما تضاعف الناتج القومي في ثمانينيات القرن الماضي عبر جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق تنمية تجاوزت 10% ما بين 1990- 1997 كما تواصلت عملية الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على اقتصادات السوق عبر الخطط الخمسية الصينية " منذ بداية الخطة السادسة 1981 – 1985 وحتى الخطة العاشرة 2001- 2005". (هاشم، مرجع سابق ذكره، ص71)

قامت الحكومة الصينية بتطوير سياسة الاصلاح الاقتصادي بالتوسع في الطلب المحلي وتقوية النشاط الزراعي وإصلاح الجهاز الإداري لتجنيب الاقتصاد الصيني الخسائر عبر زيادة الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على استقرار صرف العملة الوطنية وتحقيق معدل نمو سنوي قدر 8% سنوياً وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للصن.

وبانتهاج الصين سياسة الاصلاح الاقتصادي وتنمية القطاع غير الحكومي أسفرت عن نتائج من بينها زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق نمو بلغ 11.5% عام 1997 وبلغ تنامي الناتج الصناعي 18.5% عام 1997 ونمو الناتج الزراعي بنمو 4.3% عام 1997 إلى جانب زيادة نصيب الفرد من قيمة الناتج المحلي والإجمالي إلى 5.71% دولار عام 1997 وزيادة الناتج الإجمالي للصين من 253 مليار دولار عام 1983 ليصل إلى 663 مليار دولار عام 1997. (فهمي، 2000 ص 63)

كما تضاعف الناتج القومي الاجمالي منذ بداية الاصلاح حتى عام 1995 تضاعف أربع مرات إلى جانب استحواذ الصين على 20% من التجارة الدولية عام 2006 "وبانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية استحوذت على 40% من صناعة المنسوجات والملابس المصدرة عام 2002 وقد ساهمت التجارة الصينية الخارجية بنسبة 40% من الناتج القومي الإجمالي".

كما أصدر البنك الدولي تقريره "عن اجمالي الناتج القومي الصيني بعد انضمام هونج كونج وماكاو وتايوان قد تجاوز 9.8 تريليون دولار مقابل 9.7 تريليون دولار للولايات المتحدة و9 ترليون دولار لليابان وذلك في عام 2002". (الأخرس، 2008 ص 47-48).

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً- المحددات المعنوية الرمزية:

1- طبيعة النظام السياسي ودور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية:

نجحت الصين في إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية ذات التوجه الاشتراكي عام 1949 بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وسيطرته على مقاليد البلاد "لتحقيق الاستقرار لنظام الحكم وحماية مصالح البلاد وإقامة دولة ديمقراطية قائمة على الفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة، وهي تضم جميع العناصر المعادية للاستعمار والاقطاع".(الأخرس، مرجع سابق، ص26)

حددت الثورة الثقافية في عهد (ماو) الأهداف بتأسيس دولة ديمقراطية مستقلة بإعلان الحكومة أنها السلطة الشرعية التي تشمل كافة شرائح الشعب "وحدوث لتقسيم الإداري والوظيفي للحزب الشيوعي ودوره في القيادة على أن يكرس نفسه لخدمة الشعب وبنهاية الثورة الثقافية حدثت بعض التغيرات على الوضع السياسي الصيني من أهمها تعديل الدستور وإعادة تقييم محتوى الأيديولوجية الرسمية في الصين من أجل خلق أساس جديد للسلطة وأصبحت فلسفة (ماو) كمرشد للتغيير الإبداعي".(ووين، 1996، ص 170-171)

يعتبر الاستقرار السياسي الداخلي للصين ه "نتيجة" السلطة المركزية المتمثلة في الحزب الشيوعي الصيني بتنظيماته المختلفة وسيطرته من القمة حتى القاعدة على مقاليد الأمور في الدولة ونجح من خلال الحزب والجيش في الحفاظ على وجود تماسك البلاد بكل المحافظات والمقاطعات والمدن بالإضافة إلى نجاح الحزب الشيوعي في وضع عدد من خطط التنمية التي كان لها دور لدعم ومساندة شرعية النظام السياسي" (نافع، مرجع سابق، ص59-62) كما "نجح الحزب في مؤتمره السادس عشر الذي عقد في الفترة من 8 إلى 15-11 عام 2002 في تحقيق انجاز كبير وهام وهو تأمين انتقال سياسي من الجيل الرابع وهو أول انتقال سلمي يتم في تاريخ الحزب.(أحمد، 2003، ص39).

2- الأيديولوجيا:

أ- الأيديولوجيا الكوتفو شيوسية: ظلت الايديولوجية كأيديولوجية أخلاق وفلسفة وهي الحبل الذي يربط ما بين الصينين لقرون عديدة إلى أن اصطدمت بالمسيحية في القرن الخامس عشر والسادس عشر على يد المستعمرين الأوروبيين وفي "بداية القرن العشرين تأثر الصينيون بالماركسية في الاتحاد السوفيتي، وبعد ظهور الخلاف ما بين الصينيين والاتحاد السوفيتي أصبحت أفكار الزعيم الصيني (ماوتسي تونج) هي المحرك الرئيسي لسياسة الدولة وبعدها جاء (دينج) وتبنى مرحلة الاصلاح منذ عام 1979 وبذلك أصبحت الأيديولوجية الصينية النفعية (البراجماتية) هي الأيدولوجية المهيمنة على الصين.(الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص20)

ساهمت الايديولوجية وأفكار كونفوسنيوسي بلعب دور في تشكيل الهوية التي اتخذها الحكام دنيا للدولة بجانب الطاوية والبوذية والشامانية لأنها تدعو إلى احترام وطاعة الحكام والولاء لهم "والحاكم ليس مجرد المدير لشؤون الدولة، ولكنه بمثابة الأب الكبير للدولة لأنه يقوم بدور ديني وأخلاقي إلى جانب الدور الإداري الخاص لتسيير شؤون الدولة والحكام في النظام السياسي الصيني القديم يعد قدوة لشعبه تجلب عليه السعادة والرخاء" .(بردويلي، 1999، ص225)

أصبحت هذه الايديولوجيا والأخلاق والأفكار والفلسفة دستوراً للصين لقرون عديدة للوصول إلى مرحلة الاصلاح الاجتماعي وإلى وضع تعاليم وأخلاق سياسية ترمي إلى اقامة العدل بين الناس.

ب- الايديولوجيا الشيوعية (الماوية): أصبحت الايديولوجية الحديثة محركاً رئيسياً لسياسات الصين الداخلية والخارجية وتعززت بدورها الاشتراكية لأنها كفيلة بحل مشكلات الصين وتطوير اقتصادها.

لقد قام (ماو) بدمج الأفكار الأخلاقية الصينية عبر الكونفوشيوسية مع الأفكار الماركسية التي اعتبرت أعلى مرحلة في تطوير الايديولوجيا الصينية "خلال سنوات الاصلاح والانفتاح التي لا تلقى القبول العام حيث فشلت في الوحدة ما بين القوميات والأديان المتعددة داخل الصين".(الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص 55-ص 56)

إن الايديولوجيا (البراجمانية) أو النفعية هي المحرك الأساسي للشعب الصيني بعد نجاح مرحلة الاصلاح والانفتاح ورفع شعار اقتصاد السوق الاشتراكي عام 1992 " ورفعت القيادة الصينية مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي أو السوق ذات الخصائص الصينية". (المرجع السابق، ص82)

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3- الواقع الثقافي والحضاري للدولة:

إن الميراث الثقافي الصيني من المحددات الأساسية التي تشكل رؤية الفرد لدور المجتمع وهي من أقدم الثقافات والحضارات على مر العصور وتميزت الحضارة الصينية بعنصر الاستمرار والاستقرار "وقد شهدت الصين دولة المؤسسات منذ عام 1500 ق.م في عهد أسرة تشانج وقد شكلت هذه الثقافة العريقة الشخصية القومية للمجتمع الصيني وما تتسم به من تقاليد مميزة، وتتكون الثقافة الصينية **من**: (حمدي، 1997، ص213).

أ- **التعاليم الكونفو شيوسة:** وتعتبر فلسفة أخلاق ذات طابع اجتماعي وكوني يتسم بالطابع الأخلاقي يمثل جزءاً رئيسياً من تكوين الثقافة الصينية وهي فلسفة اجتماعية انسانية تؤكد على سيادة القيم في المجتمع وتهتم بالجانب الإنساني والأخلاقي ووصفها للنظام السياسي أو الدولة "بأن الحكومة الصالحة هي التي تعمل على إسعاد رعاياها واعتبار الحكم تفويضاً من السماء للحاكم ومشروطاً بتحلي الأخلاق والعمل على رعاية شعبه وفي حال عدم التزام الحاكم فإنه يفقد التوكل الممنوح له من السماء. (هاشم، 1998، ص82)

ب-ماوتس تونج: حاول (ماو) المواءمة بين الثقافة الكونفوشيوسية وبين الماركسية بالرغم من التناقضات والصراعات ما بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج وقد اتخذ ماو شعار (المركزية الديمقراطية التي اعتبرها أهم ملامح الاشتراكية الصينية أي "الجمع بين الديمقراطية في مناقشة القضايا على مستوى القاعدة داخل الحزب الشيوعي وبين التمتع باتخاذ القرار المركزي على مستوى القيادات العليا بالحزب وعدم السماح لمعارضة وعلى الجميع الالتزام بطاعته". (هاشم، مرجع سبق ذكره، ص83)
بهذا أصبحت أفكار ماوتس تونج وتكرست وأصبحت هي أعلى مراحل تطور الماركسية اللينينية داخل الصين.

ج-دينج شياو بينج: اعتريت هذه المرحلة من مراحل التطور الثقافي بعد دخول الصين إلى مرحلة جديدة وأصبحت فلسفة دينج شياو بينج للإصلاح السياسي تتمحور في إخضاعه لمقتضيات الاصلاح الاقتصادي فالشروط اللازمة للتنمية والتقدم الاقتصادي هي نفسها اللازمة للتنمية السياسية، كما أنه بدون الديمقراطية لن يكون هناك تحديث اشتراكي". (الرفاعي 1997، ص153)
تعتبر البراجمانية الواقعية من أهم ملامح الثقافة السياسية الصينية في عهد دينج مما ساعد على استجابة وتأقلم المجتمع الصيني مع المتغيرات والاوضاع المستحدثة.
إن الثقافة الصينية ليست ثقافة معادية لكنها ثقافة تتسم بمرونة عالية واحترام طاعة الحاكم والقبول به واحترامه من جهة أخرى أنها تمتلك ثقافة قديمة عبر التاريخ.

د- الوضع الأمني والاستراتيجي: يعتبر جيش التحرير الصيني من أكبر جيوش العالم من حيث التعداد وقد "بلغ حوالي ثلاثة ملايين جندي وهو يساوي حوالي 25.7% من عدد العسكريين في العالم طبقاً لإحصائيات عام 1991، وقد قرر الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الـ 15 عام 1997م، تخفيض عدد الجيش مقدار نصف مليون حتى عام 2000" (هاشم، مرجع سبق ذكره، ص39)، وشهد جيش الصين تطوراً عبر ثلاثة مراحل وهي مرحلة التأسيس والتحديث المتقدم خلال الاعوام من عام 1992 إلى عام 2001 وتعتبر "المرحلة الحالية هي ثمار التحديث مثل بناء القدرات على رد الفعل السريع والمساندة البحرية والجوية" (ميتكيس، محمد، 2006، ص115)، ويرجع هذا " إلى زيادة الناتج القومي الاجمالي إلى 4 ترليون دولار عام 2010". (المرجع السابق، ص150)
شهدت فترة الرئيس جيانج زيمين تغيرات هامة واستراتيجية في القيادة العسكرية خاصة في المؤسسة العسكرية منذ عام 1996 وتمثلت في الدائرة السياسية في الجيش ورئاسة الأركان ولجنة الدفاع الوطني وقد تميزت تلك لتغيرات للمتحمسين لوحدة الأراضي الصينية عن "ارتفاع النفقات الدفاعية طبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي عام 1990 وعام 1994م التي تؤكد صحة المعلومات الواردة بهذه الإحصاءات أن معظم التقديرات الموثوق بها التي تقدر إنفاق الصين العسكري الذي يتراوح من 30-50 مليار سنوياً" (شلبي، 2001، ص 124)، وفي عام 2007 بلغت الميزانية العسكرية للقيادة المركزية الصينية 48 مليار دولار حسب المعلومات الواردة والمعلنة مطلع شهر 3 من وزارة الدفاع الصينية". (باكير، 2007)

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إن هذه الأرقام بازدياد مطرد على الاتفاق العسكري للصين الذي أثار مخاوف الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعبر أن الصين هي الخطر على أمنها وسلامتها وخاصة في منطقة المحيط الهادي بالرغم من أن الانفاق العسكري للولايات المتحدة أضعاف الإنفاق الصيني.

من هنا نستطيع أن نقول إن الاستراتيجية الدفاعية للصين تقوم على عدد من العناصر **وهي**:

1- توفير المناخ الأمني لعملية بناء الاقتصاد والعمل على حماية هذا المناخ واستقراره بكل الطرق.

2- التوحيد السلمي لأراضي الدولة عبر عودة تايوان إلى الدولة الأم.

3- الحفاظ على وحدة أراضي الصين وتتمثل في النزاعات الحدودية خاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي.

4- حماية طرق امدادات النفط بعد أن ازدادت مشتريات الصين من منطقة الشرق الأوسط وهذا يجعلها تقوم بتحديث اسطولها البحري والجوي.

5- معارضة جميع التحالفات العسكرية خاصة في التعاون ما بين اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء نظام دفاع يقوم على الصواريخ المضادة للصواريخ.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية

أولاً- المحددات الإقليمية:

يمكن القول إن الصين بالفعل هي أولى القوى الإقليمية الكبرى في القارة الآسيوية ومنطقة المحيط الهادي التي تعتبر ذات الثقل الدولي الكبير إلى جانب كلاً من اليابان وروسيا.

أولاً الصين وروسيا:

حدث التقارب الصيني الروسي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي إلى الأن من خلال الاتفاق على خفض النشاط العسكري وخاصة على الحدود حيث خفضت القوات الروسية قواتها على الحدود وهي عقبة ضد تحسين العلاقات بين موسكو وبكين وشهدت هذه الفترة "نقلة نوعية في العلاقات الجانبين تحسنت في زيارة الرئيس بوريس يلتسن إلى بكين في شهر 1992/12 وشهر 1994/4 واسفرت الأخيرة عن توقيع 14 اتفاقاً بين الجانبين في مختلف المجالات أهمها التجارة والفضاء والغاز الطبيعي". (هاشم، المرجع سبق ذكره، ص82)

ومن جهة أخرى اعتبرت الصين الوضع في الشيشان شأن روسي داخلي وكذلك دعم الجانب الصيني الجانب الروسي للحد من انتشار وتوسع حلف الشمال الأطلسي شرقاً "وانضمام روسيا لاتفاقية التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي". (القمة الصينية الروسية الخامسة، 1997)

وكان الموقف الروسي من القضية التايوانية فقد تفادت روسيا أية اتصالات رسمية مع تايوان واعلانها مبدأ لسياسة الصين الواحدة واعتبار تايوان جزءاً لا يتجزأ من الصين ومكملة لوحدتها الاقليمية كما تم الاتفاق على الشراكة الاستراتيجية التي تقوم على المنفعة المتبادلة بالتنسيق بين الجانبين وقد "نجحت الحكومتان في التوصل لاتفاق يقضي بترسيم الحدود عام 1997 والتي استمر التفاوض حولها لمدة ست سنوات وتم رسم الحدود الشرقية للبلدان التي تبلغ 3400 كيلو متر وتمتد من منغوليا إلى نهر ترمن قرب بحر اليابان، وشملت المناطق المتنازع عليها عام 1969". (المرجع السابق)

كما شهد عام 1999 اتصالات رسمية على أعلى مستوى بين الرئيس الصيني زيمين والرئيس الروسي بوتين وفي عام 2001 وقعت اتفاقية تعاون وحسن جوار في 2001/7/16 وأكدت هذه الاتفاقية على الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين واتفقا على معارضة برنامج الدفاع الصاروخي الامريكي والحد من التسلح والأمن الاقليمي والدعوة إلى عالم متعدد الاقطاب وتعزيز التبادل التجاري الذي وصل منذ عام 1999 حتى عام 2008 إلى 28.6%. (هاشم، مرجع سبق ذكره، ص83)

"وأكد الجانبان في الدورة السابعة للجنة الروسية الصينية المشتركة عام 2002 على ما اتفق عليه للدعم الروسي الصيني في قضيتي تايوان والتبث، ومساندة السياسة الصينية لمواجهة السياسات الانفصالية في شرق تركستان ودعوة جميع الدول لمواجهة الارهاب الدولي" (خير الوادي، ص 93-94) بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 في إطار احترام الشرعية الدولية وعدم القبول بازدواجية المعايير وعدم الربط بين الارهاب وأية جماعات بدعوة المجتمع الدولي لحل المشكلات عبر الحوار والتشاور للوصول إلى السلام الذي يقوم على العدل.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد حافظ التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وروسيا على نسبة التجارة البيئية التي تجاوزت حاجز الثلاثين مليار دولار بنهاية عام 2006 وتعتبر روسيا حالياً هي ثامن أكبر شريك تجاري للصين وأصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا.

2- الصين واليابان:

تحسنت العلاقات الصينية اليابانية في جوانبها المختلفة منذ "تطبيع العلاقات الدبلوماسية في سبتمبر عام 1992 وما رسخته معاهدة الصداقة لعام 1978 من مبادئ حاكمة للعلاقات تتمثل في السلام والصداقة والمساواة والمنفعة المتبادلة. (عطوان، 2004، ص101)

كما تطورت العلاقات السياسية في تسعينات القرن العشرين في مجال الاقتصاد والتجارة وتعتبر اليابان الشريك التجاري الأول للصين حين ازداد التبادل التجاري ما بين الجانبين "من 1997 مليار دولار عام 1989 إلى 60.87 مليار دولار عام 1996، كما ارتفع حجم الاستثمار الياباني – الصيني للفترة ذاتها من 433 مليون دولار إلى 30,104 مليار دولار في عام 1999 حوالي 56 مليار دولار وقد اتبعت الصين استراتيجية بعيدة المدى تجاه اليابان ومضمون هذه الاستراتيجية وضع اليابان في مجال التأثير الصيني. (عطون، المرجع السابق، ص101-100)

لا تزال العلاقات الصينية اليابانية تشوبها بعض العراقيل وذلك لمجموعة من القضايا التي أخذت طابع النقاش والحوار من بينها احتلال اليابان للصين تاريخياً وتطالب الصين اليابان بالاعتذار عن تلك الحقبة التاريخية الاستعمارية إلى جانب المجازر التي ارتكبتها اليابان في تلك الحقبة واقتطاع اليابان جزء من أراضي الصين التاريخية وأيضاً الدعم الياباني لتايوان بالتنسيق مع الجانب الأمريكي مما أثر على مساعي الصين لضم الجزيرة إلى الوطن الأم وتأييد اليابان انفصال شطري شبه الجزيرة الكورية بالرغم من مساعي الصين لحل مشكلات الكوريتين إلى جانب انحياز اليابان للولايات المتحدة في دعم قضايا مثل حقوق الانسان والديمقراطية وحقوق الأقليات في الصين.

3- الصين والهند:

شهد علاقات الصين بالهند تحسناً بين الجانبين حتى فترة التسعينات بالرغم من وجود خلافات وخاصة عندما "صرح وزير الدفاع الهندي في مايو 1998 في اعقاب التفجير النووي الهندي، وقال إن الصين هي مصدر الخطر الحقيقي على الهند بالرغم من زيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية". (ميتكيس، 2007، ص43)

وهذا التفجير النووي الهندي جاء رداً على تجارب باكستان النووية مما جعل الصين مراجعة معادلة التوازنات النووية مستقبلاً "وأن موقف الصين الداعم لباكستان وبرنامجها النووي ومساندتها في موقفها من قضية كشمير أثار حفيظة الهند".(الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص88)

وتمارس الهند الضغط على الصين واللعب بورقة لجوء زعيم التبت الدلاي لاما إلى الهند حيث طالب الصين بوقف ممارساته ذات الطابع السياسي ولكن الهند تستعمله كورقة ضغط ضد الصين لإثارة الرأي العام العالمي باعتبارها قضية من قضايا حقوق الانسان ولا ننسى أن هناك خلافات حدودية بين الجانبين وتقول الهند أن الصين تحتل 45 ألف كم^2 من أراضيها مستندة إلى الخرائط البريطانية لعام 1912م في حين أن الصين تقول إن لها 94 ألف كم^2 بالجانب الهندي. (عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص171- 172)

4- علاقة الصين بالكوريتين:

احتفظت الصين بعلاقات وثيقة مع كلا جارتيها كوريا الشمالية والجنوبية وهي علاقات تعد لأكثر من خمسين عاماً عبر معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدات المتبادلة وهي تقوم على المجالات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والثقافي وتميزت العلاقات مع كوريا الجنوبية التي تعتبر " علاقة استراتيجية وشراكة وتعاون خاصة على المستوى الاقتصادي من عام 1992 وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية وأكبر سوق تصدير لها وأكبر مصدر لاستثماراتها وتعتبر الشريك التجاري الثالث للصين والرابع بين دول الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وبلغ 7,108 مليار دولار عام 1996" (عطوان، مرجع سبق ذكره، ص98-99)، وتسعى الصين لمنع الاضطرابات ما بين الكوريتين الجارتين وهي تعتبر طرف رئيسي في المحادثات السياسية الخاصة ببرنامج بيونج يانج النووي، وتسعى الصين عبر علاقاتها بالكوريتين لضمان

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بقاء محيطها الاقليمي ينعم بالاستقرار والسلام بعيداً عن التدخلات الخارجية خاصة من طرق الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى نشر الفوضى وعدم الاستقرار في محيط الصين الاقليمي.

5- الصين ودول الأسيان:

ارتبطت الصين بعلاقات وثيقة بدول الأسيان في المجالات الاقتصادية عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتشاور في الموضوعات الاقتصادية الاقليمية والعالمية وقد "أنشئت رابطة الأسيان عام 1967 وانضمت إليها الصين عند إنشائها عام 1992" (عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص179)، ويهدف هذا التجمع إلى "تعزيز عمليات بناء الثقة في الاقليم وتنمية آليات الدبلوماسية الوقائية إلى جانب تأسيس هيكل وآلية كل الصراع في الاقليم". (عطوان، مرجع سبق ذكره، ص101)

وقد ازداد حجم التبادل التجاري بين الصين والأسيان من 8 مليار دولار عام 1992 إلى 19,3 مليار دولار عام 1996 وزاد حجم الاستثمار الأسيان في الصين لنفس الفترة من 8 مليار دولار إلى 15,904 مليار دولار" (المرجع السابق، ص101)، وإعلان الصين عن استعدادها للتوقيع على اخلاء منطقة جنوب شرق أسيا من الأسلحة النووية كما أبدت الصين المبادرة التايلندية الخاصة بتطبيق مبادئ الدبلوماسية الوقائية بعد مناقشتها ووضعها إطار للدول المشتركة.

6- الصين منظمة شنغهاي للتعاون:

عرفت معاهدة شنغهاي للتعاون عام 199 لترسيم الحدود بين كلاً من الصين وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وهي الجمهوريات المتاخمة لها وتحولت تدريجياً إلى منظمة للأمن الجماعي بمبادرة من الصين من أجل مكافحة الحركات الانفصالية والاهاب وأصبحت تلعب دوراً كبيراً عبر التفاهمات بين الجانب الصيني والجانب الروسي للتصدي للاختراق الامريكي لأسيا الوسطى عبر دخول "الدول الست في أسيا الوسطى للمنظمة وهي كلاً من الصين وروسيا وقرقيزستان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وتم الاجتماع عام 2001 في قمة خماسية وأصبحت سداسية بانضمام الأخيرة إليها" (خير الوادي، مرجع سبق ذكره، ص85)، وهي تقوم على "الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء إلى جانب التعاون في المجالات الاقتصادية ورفع مستوى التنسيق السياسي بهدف الوصول ؟إلى تصورات مشتركة إزاء الاحداث الاقليمية والعالمية وإرساء قيم الديمقراطية وتحقيق العدالة والأمن في المنطقة والعالم" (خير الوادي، مرجع سبق ذكره، ص85)، وقامت المنظمة بعد الاتفاق على إنشاء مجلس رؤساء الدول ومجلس رؤساء وزارات المنظمة ومجلس وزراء خارجية واقامة جهاز اقليمي لمكافحة الارهاب وفي عام 2000 تم تأسيس الأمانة العامة لدول منظمة شنغهاي ومقرها بكين وصدر في الخامس من شهر 7 عام 2005 بيان من منظمة شنغهاي للتعاون وفي 2007/8/16 تبنى قادة المنظمة بالقمة التعاون في مجال النفط والغاز بين دول التجمع لضمان أمن الطاقة بدون مساعدة خارجية والوقوف بوجه الولايات المتحدة التي تسعى إلى استغلال ثروات المنطقة لتوسيع حلف الناتو شرقاً.(المرجع السابق، ص86)

7- الأقليات الصينية في الدول الأسيوية:

انتهج نظام ماتوسي تونج سياستين متوازيتين تجاه الاقليات الدينية والعرقية للصين بالدول الآسيوية تمثلت الأولى " في صهر المجتمع كله في بوتقة واحدة في إطار النظام الشيوعي، وتحت قيادة الحزب الشيوعي ومن اتخاذ موقف سلبي من مفهوم الدين والقومية مع رفض النظام الفيدرالي أو أية نزاعات استقلالية لأي من اقاليم الأقليات". (بورشتاين، كثيرا، ص361-363)

أما السياسة الثانية تمثلت في الحفاظ على الذات الثقافي للأقليات وإعطاء نوع من استقلالية الذاتية في الادارة وقد أوضح الدستور في عهد ماتوسي تونج نظام التقسيم الاداري للدولة إلى مناطق خاضعة للحكم الذاتي أو الادارة الذاتية وهي تعرف بمناطق الاقليات العرقية والدينية". (المرجع السابق، ص366-364)

وتنتشر الجاليات الصينية في كلا من ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند وسنغافورة وأن 50% من المشروعات الحكومية لسنغافورة مقامة في الصين بعد أن انتقلت من ماليزيا وإندونيسيا.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً- المحددات العالمية:

ارتبطت الصين بعلاقات دولية مع معظم دول العالم وكذلك الدول التي لها علاقات مباشرة بتايوان ولا تزال تحتفظ بعلاقات تجارية واقتصادية بالرغم من وجود علاقات دبلوماسية ويمكن أن نحدد هذه العلاقات مع كلاً **من**:

1- العلاقات الصينية الأمريكية:

بدأت هذه العلاقات الثنائية في اعلان شنغهاي عام 1972 وتطورت إلى علاقات دبلوماسية في عام 1979، وفي عام 1982 أكدت الصين للولايات المتحدة على ضرورة التزام الجانب الامريكي بالتزاماتها عبر عدم تزويد تايوان بالأسلحة والمعدات الحربية إلا أن بالرغم من هذه العلاقات أنها غير مستقرة ويشوبها التوتر من جهة والهدوء من الجهة الأخرى بسبب العديد من الخلافات التي تعرقل مسيرة التقارب والتعاون بسبب ثلاث قضايا رئيسية وهي قضية تايوان التي "أجاز الكونغرس الامريكي قانون يقضي بتعزيز أمن تايوان وبيع أسلحة متطورة لها بالرغم من تعهد الطرفين بالالتزامات والاعلانات الموقعة بينهما" (هاشم، مرجع سبق ذكره، ص94)، وأيضاً قضية حقوق الانسان التي تصدرها الخارجية الأمريكية في شكل تقارير عن الصين لانتهاكها لحقوق الانسان والحرية الدينية أو العقائدية وتدينها أمام لجان حقوق الانسان بالمنظمة الدولية وكذلك تتهم أمريكا الصين "بالتجسس وسرقة أسرار تكنولوجيا عسكرية متطورة نووية رغم نفي الصين لهذه الاتهامات" (ميتكيس، محمد، مرجع سبق ذكره، ص282)، وبالمقابل تنضر الصين إلى العقوبات المفروضة عليها من طرف أمريكا على أنها تعرقل نهوض الصين وسعت إلى تطوير وتحسين علاقاتها مع دول الجوار المباشر لتحقيق هدفين يتمثل الأول في تحطيم العقوبات من الجانب الأمريكي والثاني جعل البيئة الاقليمية بيئة مواتية لتحقيق التنمية في المرحلة المقبلة للصين وقد نجحت الصين في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستمرة وتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة لها، ونجحت في انفراج العلاقات مع اليابان وبعض الدول الغربية بعد الغاء معظم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين.

2- العلاقات مع الاتحاد الأوروبي:

بالرغم من الهدوء والتوازن الذي يشوب علاقة الصين بأوروبا فقد حدد المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1994 دائرة أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط ضمن دائرة أمن الصين القومي ولأول مرة، ولقد جاءت زيارة الرئيس الفرنسي شيراك عام 1997 وما تتمخض عنها من شراكة استراتيجية صينية فرنسية داعية إلى عالم متعدد الأقطاب لتزيد من وزن الصين سياسي في أوروبا". (ميتكيس، محمد، مرجع سبق ذكره، ص121، 122)

في حين تعسى الجماعة الأوروبية لإبراز القضايا الخلافية مع الصين التي "يرى فيها فريق منها مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا باستمرار الحوار السلمي مع الصين". (هاشم، مرجع سابق، ص98)

وترى الدول الأوروبية بدخول الأسواق الصينية خاصة بعد أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وحصولها على التسهيلات الاقتصادية بالرغم من وجود العديد من القضايا الخلافية بينهما وخاصة فيما يخص حقوق الانسان والديمقراطية "وقد زال هذا الخلاف بتوقيع الصين على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وفي شهر 10 عام 1998 وقعت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" (المرجع السابق، ص263). كما أن قضية تايوان قسمت الدول الأوروبية إلى قسمين قسم يرى أن لتايوان الحقوقي حماية نفسها بتعاونها العسكري مع اليابان والولايات المتحدة ويرى القسم الأخر أن تايوان جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية.

كما نجحت الصين في تأييد معظم الدول الأوروبية لموقفها الرافض لنشر النظام الدفاعي الصاروخي التكتيكي كما "ترى الجماعة الأوروبية أن الصين لا تمارس سياسة متشددة اتجاه العصابات المتخصصة التي تقوم بعمليات الهجرة غير الشرعية وتدعوا الصين إلى تطبيق مزيداً من القوانين للحد من هذه الظاهرة". (هاشم، مرجع سابق ذكره، ص100)

تقيم الصين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية علاقات الصداقة والتعاون إلى جانب التعايش السلمي وتحقيق المنفعة المتبادلة لتحقيق أهداف التنمية ودعم الجهود السلمية للنزاعات وعلى استقرار المنطقة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3- العلاقات الصينية مع منظمة الأمم المتحدة والقضايا العالمة:

ترى الصين إلى منظمة الأمم المتحدة أنها أكبر منبر عالمي دولي مهتمة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ولا تعترف بأي منظمة بديلة عنه "ومنذ أن دخلت الأمم المتحدة عام 1971 لتحل محل تايوان وهي تدعم دور هذه المنظمة يتماشى مع احتياجات العالم من الاستقرار أو التنمية لكل شعوب الدول الأعضاء". (عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 186)

إن الصين تدعم دور الأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية إلى جانب تدعم محاربة العولمة الاقتصادية التي تعتبر من التحديات التي تواجه العالم وتدعو المجتمع الدولي لمساعدة الدول النامية لتحقيق السلام والتنمية بزيادة المساعدات من قبل المجتمع الدولي.

كما تؤيد الصين "مبدأ إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي وإصلاح مجلس الأمن الذي يرتبط بمصالح جميع الدولي الأعضاء ويجب أن تتم على أساس التشاور والاجتماع في الرأي"، (متيكيس، محمد، مرجع سبق ذكره، ص258)، ويهدف هذا الاصلاح إلى زيادة وتعزيز وظائف مجلس الأمن وآلياته للحد من وتيرة مضاعفة الخلافات الحالية من الصراعات المنتشرة ومن بين هذه **القضايا**:

أ- قضية نزع السلاح:

احتلت قضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في فترة ما بين الحرب العالمية الباردة وأصبح من الضرورة ضبط التسلح ومنع انتشاره نووياً في ظل بيئة دولية سليمة وأمنة "تدعو للتفاوض من أجل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في إطار عالم متعدد الأقطاب يعكس الإدارة المشتركة للمجتمع الدولي، وتوظيفه لعدم الانتشار وصولاً لزيادة الأمن الدولي والحيلولة دون تحويل هذا المفهوم إلى أداة للحفاظ على مزايا استراتيجية وأمنية تحقق مصالح معينة لدولة معينة". (متيكيس، محمد، مرجع سبق ذكره، ص258)

تدعو الصين الدول بالالتزام بتعهداتها الواردة في الاتفاقيات الدولية كما تدعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية التي تحتاجها الدول النامية كما تؤيد الصين الحظر الشامل للتجارب النووية كما دعت الصين إلى ضرورة استخدام الفضاء الخارجي في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي لدعم لتطوير ودعم اقتصادات جميع الدول بعد توقيعها على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية عام 1996 "وأثناء مؤتمر نزع السلاح في جنيف عام 2000 للتوصل إلى معاهدة تمنع استخدام هذه الأسلحة بالفضاء الخارجي". (هاشم، مرجع سبق ذكره، ص104)

كما قامت "الصين بالتصديق والتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية عام 1996 وحظر الأسلحة البيولوجية مع مراعاة الاستخدام السلمي لهذه التكنولوجيا ولم توقع الصين على اتفاقية حظر الألغام الأرضية في أوتاوا عام 1997". (بروس، وآخرون، م 2005، ص12)

ب-حقوق الانسان:

إن قضية حقوق الانسان من المسائل الحساسة في السياسة الخارجية للصين بحيث أصبحت تتعرض للانتقاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالرغم من الانفراجات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأن الصين تؤمن بالخصوصية القومية لكل دولة في مجال تطبيق حقوق الانسان وتعارض بشدة استخدام قضايا حقوق الانسان للمساس بالسيادة الوطنية لكل دولة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول منذ أحداث ساحة تيانانمين في شهر 6/عام 1989 إلى بروز هذه القضية دولياً وبعدها أصدرت الصين أوراقاً بيضاء من عام 1991 وحتى شهر 2 عام 2000 وتعهدت الصين لتحسين أوضاع حقوق الانسان لكل المواطنين بالصين.

الصين ومنظمة التجارة العالمية:

أدركت الحكومة الصينية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أن المحصلة النهائية ستكون لصالحها بعد مفاوضات دامت 15 عاماً تعتبر الصين أحد الموقعين على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، عام 1948 وعلى الرغم من انضمام الصين في شهر 11 عام 2001 للمنظمة لا تزال الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا بدخول الصين للمنظمة وقد فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية التي تساعد لعبور الاستثمارات من هونج كونج وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والولايات المتحدة جعل من الصين إنتاج مشروعها للنهضة في التصنيع الموجه للتصدير ودمج الاقتصادات الصاعدة في منطقة شرق آسيا مما جعلها خامس قوة وثاني أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية.

الصين والعولمة:

مرت العولمة بالعديد من المراحل "منذ القرن الخامس عشر ببداية الاستعمار إلى مرحلة العولمة البشرية التي ظهرت بعد الحادي عشر من سبتمبر عام 2001" (ابو الفضل وآخرون، 2004، ص23)، وهي لا تعرف الحدود وتتغلغل في كافة البنى والمنظومات وتنتهك انتهاك صارخ سيادة الدول وعاداتها وتقاليدها ببناء شبكة جديدة من العلاقات التي تخترق الفضاءات المغلقة للانفتاح لتحقيق الأهداف التي تشكل جوهر الاقتصاد العالمي.

حددت الصين منذ اللحظة الأولى موقفها من العولمة عبر "ادراج أدوات الانتاج والتكنولوجيا الصينية لتساير قانون السوق والمنافسة الحرة في عام تزول فيه أسوار الحماية للمنتجات وتسقط فيه أسوار العزلة بشرط أن لا يؤدي إلى تهديد الاستقرار ووحدة البلاد" (الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص186-ص185) قامت الصين بالجمع ما بين العولمة والهوية القومية للصين لأن العولمة حقيقة من حقائق العصر وقد انتهجت الصين استراتيجية مترابطة تقوم على ركنين: الركن "الأول الاندماج مع الاقتصاد العالمي ومؤسساته (العولمة) في انقى صورها والثاني زيادة عناصر القوة الاقتصادية الصينية لأنها هي التي تكفل لها مكانة في عالم اليوم، وقد سعت الصين لإحداث الاندماج ما بين العولمة والثقافة الكنغوشيوشية للحفاظ على مصالحها القومية وثقافتها القابلة للتطور للحفاظ على وحدة البلاد، واستقرار المجتمع في ظل العولمة دون تعريض أمنها الاقتصادي للخطر". (تشون، 2003، ص121)

العلاقات الصينية العربية:

تعود جذور العلاقات العربية الصينية إلى تاريخ ظهور الاسلام وهي علاقة ما بين حضارتين على مر التاريخ وقد بدأت هذه العلاقات تأخذ طابعاً سياسياً عبر التأييد للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وحقوقه بإقامة دولته على أساس قرارات الأمم المتحدة ومؤتمر السلامة بمدريد واتفاقية أوسلو، ودعم مبدأ الحوار والتفاوض في إطار عملية السلام بين جميع الاطراف كما تدعم الصين وتؤيد القضية العراقية وترفض احتلال العراق وتقسيمه وتسجب الاحتلال الأمريكي له وتؤيد الحلول الدبلوماسية لأنها العنف والاحتلال.

ومن جهة أخرى تؤيد وتدعم "الدول العربية وقرارات الجامعة العربية عام 1998 الصين في القضايا الجوهرية من بينها المسألة التايوانية وحقوق الانسان والارهاب ونزع السلاح" (سيتكيس، محمد، مرجع سبق ذكره، ص351)، وتدعم الصين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تعتبر العلاقات السياسية بين الصين والدول العربية التي بدأت منذ مؤتمر باندونج عام 1955 بالتنسيق بين الجانبين في المحافل الدولية سواء بمنظمة الأمم المتحدة وفروعها أو في حركة عدم الانحياز وفي فترة التسعينات شهدت العلاقات الصينية الأفريقية تقارباً.

أما الصعيد الاقتصادي "أن اهتمام الصين بأن تتحول إلى مركز اقتصادي عالمي يقتضي منها أن تجد موقعاً اقتصادياً في المنطقة العربية" (عطوان، مرجع سبق ذكره، ص107)، وبالرغم من المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي ازداد حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية من حيث الواردات والصادرات بين الجانبين خاصة في مجال النفط والمنتجات النفطية والبتروكيماوية.

يتعامل الجانب العربي في علاقاته مع الصين على أساس أنها علاقات مبنية على الثقة المتبادلة في مجالات ذات اعتبارات اقتصادية وسياسية إلى "جانب التبادل العلمي والتقني والفني على مستوى الخبراء والاهتمام بالعلاقات الثقافية باعتبار العرب والصين ينتميان إلى حضارتين لهما إرث تاريخي كبير لدعم فكرة التواصل عبر حوار الحضارات بدلاً من صراع الحضارات". (هاشم، مرجع سبق ذكره، ص115، ص116)

4- توقف الصين من نظام القطب لواحد:

بانهيار لحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 وسيطرة الولايات لمتحدة على مجمل السياسة العالمية وغياب الطابع الايديولوجي الذي كانت تتمسك به في ظل الثنائية القطبية ولكنها أصبحت أكثر حركة وانتقاداً لتشكيل رؤية "وصياغة أنماط تفاعلاتها الخارجية وأصبحوا ينظرون إلى القانون الدولي باعتباره

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أداة يمكن أن تخدم أهداف السياسة الخارجية لبلادهم" (فهمي، 2000، ص12)، وعلى مستوى الأمم المتحدة إن الصين عازمة على القيام بدور أكثر فاعلية من خلال تفعيل دور مجلس الأمن الدولي لتحقيق السلام العالمي بالرغم من قلة نفوذها خارج الهيئة مقارنة بنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي ساعد على وجود ميدان للتنافس والنفوذ بكونهما عضوان دائمان في مجلس الأمن وترى الصين أن العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي يجب أن يتوافقا مع الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة.
تدعو الصين إلى نظام دولي عالمي جديد يقوم على الأمن والعدالة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لتحقيق التعايش السلمي.
الصين بحكم أنها دولة دائمة العضوية ترفض الدخول في أي تحالفات مع الدول الأخرى كما تعارض الهيمنة العالمية والاتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولي المتمثلة في القطبية الاحادية بقيادة الولايات المتحدة وهي تساوم الصين على وقف تسليم تايوان بأسلحة متطورة تهدد الأمن القومي الصيني.
إن علاقة الصين مع الاحادية القطبية تأخذ طابعاً تعاونياً من جهة والصراع من جهة أخرى بالرغم من اعتراف الصين بوجود مصالح للولايات المتحدة في شرق آسيا والمحيط الهادي.
ومنذ نهاية التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين تزايدت سرعة الاتجاه إلى عالم منفرد الأقطاب وتجد ذلك في نمو سريع للاقتصاد الصيني وارتفاع مكانة الصين الدولية كنتاج لشبكة علاقاتها الاقليمية والدولية الكبرى". (هاشم، مرجع سبق ذكره، ص147)

الخاتمة:

ختاماً لهذا البحث عبر المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الصينية نجد أن الصين نجحت في عملية التطور سواء كان الاجتماعي أو الاقتصادي أو العسكري أو السياسي عبر مجموعة من مراحل الاصلاح المختلفة والاستفادة من العنصر البشري الذي له الدور الاكبر في نمو الصين عبر انتهاج الحكومة مراحل تطور كبيرة وجبارة على جميع المستويات ورفع قدرتها الانتاجية لتصل نتائجها إلى العالم بأسره واكتساب الخبرات عبر الاستثمارات الأجنبية ودخولها السوق العالمي وعبر منظمة التجارة العالمية وانتهاج سياسات تحرير السوق وفقاً لمواصفاتها الشيوعية وقد نجحت في ذلك عبر سياساتها التي قادتها لأن تكون من أكبر دول العالم اقتصاديا وعسكرياً ودولياً عبر مركزها في الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية والدولية ولها دور كبير في انتهاج سياسة أن العالم يجب أن يكون متعدد الأقطاب وليس عالم يحكمه القطب الواحد وتسعى إلى ذلك عبر الدخول في العديد من التحالفات وفقاً لمحدداتها الخارجية لكي تكون ذات النفس الطويل من خلال عدم الدخول في صراعات سواء كان على المستوى الاقليمي أو الدولي عبر انتهاج السياسة الناعمة لحل جميع المشكلات بالطرق السلمية وانتهاج سياسة معتدلة بعيداً على التجاذبات والصراعات مع جميع دول العالم وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي:

1- تعتبر المحددات الداخلية والخارجية للصين من أهم شروط الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
2- أسهمت هذه المحددات في جعل الصين عبر مراحل الاصلاح المختلفة وعبر الحزب الشيوعي الصيني بعمليات الإصلاح الاقتصادي في جعل الصين تواكب الاقتصاد العالمي ويكون لها مكانتها الخاصة.
3- ان التطور الاقتصادي وتحرير السوق عبر الدخول في منظمة التجارة العالمية جعلها أكثر تطوراً وأصبح اقتصاد الصين ثاني اقتصاد عالمياً.
4- اكتساب المهارات والخبرات والتدرب على التكنولوجيا الحديثة زاد من تطورها اجتماعيا واقتصاديا وعسكرياً.
5- إن زيادة نسبة النمو في الاقتصاد زاد من ميزانية الدولة التي أصبحت تركز على الجانب العسكري لكي تقوم بحماية نفسها أمام التحديات الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
6- نجحت الصين في جعل قضية تايوان مسألة وقت لرجوعها إلى الحصن الصيني عبر السياسة الناعمة والدبلوماسية تعد رجوع كلاً من ماكاو وهونكونج للسيادة الصينية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التوصيات:

1- على الحكومة الصينية أن تحافظ على استقراراها الداخلي والخارجي في سياستها عبر اتباع سياسة النأي بالنفس عن الصراعات خاصة على المجال الإقليمي خاصة الصراع بين الكوريتين.

2- إن نجاح الصين في الاحتفاظ بوضعها الاقتصادي العالمي سوف يجعلها بعد عقد من الزمن أن تصبح أكبر اقتصاد في العالم لأنها المنافس الأول للولايات المتحدة على زعامة العالم اقتصاديا.

3- إن سعي الصين إلى عالم متعدد الأقطاب سوف يجعلها من أهم الدول التي سوف تساهم في الاستقرار العالمي عبر تحالفها مع الدول الكبرى للمساهمة في عالم يعم بالأمن والاستقرار عبر إصلاح مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة ليعم السلام العالمي بدلاً من تحكم الولايات المتحدة في القرار الدولي عبر السيطرة على مجلس الأمن.

4- إن قضية تايوان قضية محورية في السياسة الخارجية للصين بحكم التدخل الأمريكي ودعم تايوان عسكرياً واقتصادياً ولكن على الصين أن تدرك أن هذه القضية هي قضية لن يتم إرجاعها إلا بالطرق السلمية وليس بالتدخل العسكري.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

أولاً- الكتب:

1- إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود) إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى عام 2008.

2- إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها؟ إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى عام 2005.

3- إبراهيم الأخرس، الصين الخلقية الأيديولوجية والنفعية البراغماتية، دار الأحمدي للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى يناير عام 2006.

4- إبراهيم نافع، الصين معجزة القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى عام 1999.

5- السيد أمين شلبي، التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2001.

6- إيفان بروس، جين ليانج، دان بلو ميتال، السياسة الصينية في الشرق الأوسط، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (40) السنة الأولى أكتوبر عام 2005.

7- جعفر كرار أحمد، المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي الصيني، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، العدد (49) ابريل عام 2003.

8- خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية، الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، عام 2004.

9- دانييل بورشتاين، وارنية دي كثيراً، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، الكويت، يوليو عام 2001.

10- شين هي، الصين، دار النجم الجديد بكين، الطبعة الأولى عام 1997.

11- عبد العزيز حمدي، التجربة الصينية، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، عام 1997.

12- عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البيئة الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دراسات استراتيجية، عدد (42) الطبعة الأولى عام 2000.

13- عزة جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، مرز الاهرام، العدد (32) ابريل عام 1998.

14- فتحي أبو الفضل وآخرون، (دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة، الطبعة الأولى عام 2004.

15- فرناند بردويل، تاريخ قواعد الحضارة، ترجمة حسن شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، عام 1999.

16- لين تشون، الاشتراكية واقتصاد السوق، تجارب (الصين – فيتنام – كوبا)، ترجمة سعيد الطويل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2003.

17- محمد خير الوادي، إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، دار الأهالي للطباعة، دمشق، الطبعة الأولى، عام 2005.

18- نجلاء الرفاعي (الصين) في: محمد السيد سليم ونيفين مسعد (محرران) التنمية والديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، عام 1997.

19- هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، عام 2006.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

20- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي عام 1978- 2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، عام 2000.
21- ووين، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة: عبد العزيز حمدي الجزء الثاني، عالم المعرفة، الكويت عام 1996.
22- وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد (11).
23- ياسر علي هاشم، مستقبل الصين في ظل النظام الدولي الجديد، دار المعارف، القاهرة، عام 2004.

ثانياً- المجلات:

1- أحمد صدقي الدجاني، عن سياسات الصين في المرحلة الراهنة، مجلة الأسبوع 1998/7/13، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
2- القمة الصينية الروسية الخامسة، جريدة الاهرام المصرية، العدد (25)، نوفمبر عام 1997م
3- علي حسين باكير، القدرات العسكرية للصين في تقرير البنتاغون عام 2007، نشرة الصين بعيون عربية، العدد (4) بتاريخ 2007/6/22.
4- موقع الصين الأراضي الجزء الأول، مجلة الصين اليوم فبراير عام 2005.
5- موقع الصين الأراضي الجزء الثاني، الصين اليوم مارس عام 2005.
6- موقع الصين المعادن، الصين اليوم ابريل عام 2005.
7- وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" 17 يناير 2022.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).